

في الواجهة

# رئاسة الأركان بين التعميت والمخرج -

## رسائل إلى المحرر

### أسباب التفكك السوفياتي

لا يسعني ونحن على أبواب تشرين الأول 2016، الشهر الذي انتصرت فيه الثورة البولشيفية السوفياتية منذ قرن تقريباً، إلا أن أذكر أسباب التفكك السوفياتي منذ 25 عاماً، ما دامت الأكثرية تعرف أسباب انتصار الثورة، ويجهل القسم الأكبر منها أهم أسباب تفكك ذلك الاتحاد الفولادي. لقد وضع فلاديمير لينين أسس بناء الاتحاد السوفياتي، وبرغم أن التعميت الصناعي والزراعية لم تتحققا في عهد ستالين جراء وفاته عام 1953، وجزءاً حجة الاتحاد السوفياتي لفترة أطول من التقاط الأنفاس بعد خروجه منتصراً من حرب ضروس مع النازية، إلا أن أكثر ما وضعه لينين من أسس طبّق في عهد ستالين. لقد ولدت بداية انهيار في عهد خروتشيف، عندما تناسى تحقيق التعميت الصناعي والزراعية، ورمى بالاتحاد السوفياتي في سوق الرأسمالية العالمية، فطبق قانون القيمة الرأسمالية على حساب تطبيق قانون القيمة الوطنية الاشتراكية، ما جعل الاتحاد السوفياتي يدخل في فلك علاقات التبادل اللامتكافئ من الانخراط الخروتشيفي في النظام الرأسمالي، وقاد إلى تدهور القاعدة الإنتاجية داخل الاتحاد، فاتجه الاقتصاد على نحو جنوني إلى التصدير.

لقد شوّه خروتشيف سياسته تلك، علاقات الإنتاج الاشتراكية إلى درجة التسبب بالاذية لأسس الملكية العامة ولوسائل الإنتاج. إن السوق المحلية يجب أن تكون مزدهرة، لكنها لم تكن كذلك إبان عهد خروتشيف، لأن التعامل مع الأسواق الأجنبية العالمية، لم يقلص، لكي يكون الاقتصاد الاشتراكي قوياً، وهذا ما كان سائداً في حقبة ستالين. لقد تحقق التخطيط المركزي في عهد ستالين، أما خروتشيف، فقد حدّ في فترة حكمه من سلطة المخططين المركزيين، وكان ذلك لمصلحة المديرين لا المنتجين ما أدى إلى تغلغل الفساد الفردي داخل الاتحاد السوفياتي، خصوصاً أن خروتشيف استبدل التنقيف الاشتراكي بالتنقيف الرأسمالي، وعلاوة على ذلك ابتكر نخبة المديرين، التي أدت دور الوسيط بين وسائل الإنتاج والمنتجين، والكارثة تجلّت بأن المديرين لم يكونوا وسطاء كما صوّروهم خروتشيف، بل كانوا المتحكمين الفعليين في العملية الإنتاجية، الأمر الذي مكّنهم من حصد المنافع المادية لجيوبهم، ما عجل في بداية التفكك. لقد ضاعفت سياسة خروتشيف التبادل اللامتكافئ تجاه العالم الثالث، وتلك السياسة اعتمدت الريح، وأهملت التنمية على الأسس الاشتراكية، مع العلم أن تصدير الماكينات كان يؤمل منه زيادة الرسملة لتقوية الطبقة العاملة في العالم الثالث. لقد حفر خروتشيف حفرة كبيرة للاقتصاد الاشتراكي، من خلال ممارساته تلك، فوقع فيها من بعده بريجنيف واندريوف، إلى أن أتى ملك البروستروكا غورباتشوف بدعم أميركي، وأجهز على ما بقي وكان التفكك السوفياتي.

ريمون ميشال هنود

ها يجري في وزارة الدفاع لا نظير له. يتحضر الوزير لبقاء اللواء وليد سلمان في الجيش رغم أن القانون يحيله إلى التقاعد. ما يناقش هناك ليس تضاد في شغور رئاسة الأركان بل تكريسها. لكن الأمل رتبة الرزم 2 في الجيش كي يأمهه

سابقة إبقاء ضابط في الخدمة خلافاً للقانون توسع شهية الجيش والإدارة معا (هروان طحطح)

### تقولاً ناصيف

فور عودة رئيس الحكومة تمام سلام إلى بيروت تسارعت الاتصالات بغية تحديد مصير جلسة مجلس الوزراء الخميس 29 أيلول. خابر رئيس مجلس النواب نبيه بري حيال احتمال توجيه الدعوة، فلقى منه تشجيعاً. خابر أيضاً حزب الله فوعد بالاجابة في الساعات القليلة التالية. جواب تيار المردة ان وزيره سيحضر جلسة مجلس الوزراء، وكذلك تيار المستقبل. في حصيلة ما نجم عن اتصالات مساء الأحد ان لا عراقيل في طريق التثام مجلس الوزراء بجدول اعمال جلسة 7 ايلول التي تعذر فيها مناقشته، لتغيب وزراء حزب الله والتيار الوطني الحر وحزب الطاشناق.

يفسح في المجال - مع تخلف مجلس الوزراء عن تعيين الخلف بغالبية ثلثيه - امام وزير الدفاع سمير مقبل اصدار قرار تأجيل تسريح قهوجي للمرة الثالثة، سنة اخيرة تنتهي في 30 ايلول 2017. بذلك انعقد أم لم ينعقد - مع أن لالانعقاد مفعولاً شكلياً ليس الا لتبرير قرار تأجيل تسريح قائد الجيش - لن يكون مجلس الوزراء معنياً بما ستكون عليه قيادة الجيش. بيد ان اجتماع ثلثي الوزراء او اكثر يفتح الباب عليهم - بالنصاب الموصوف نفسه - لتعيين رئيس جديد للاركان عملاً بما ينص عليه قانون الدفاع، تفادياً لشغور منصب مهم وحساس وأن لا يقع في خانة القرار، على انه يشكل واسطة العقد بين قائد الجيش والاركان. يحل محل القائد عند تغيبه لأي سبب كان، ولا يحل في محله اي ضابط آخر عندما يتغيب رئيس الاركان لأي سبب كان. هنا تكمن اهمية المنصب. لا يأمر الجيش كالقائد الا اذا حل محله، ولا يعدو موقعه سوى انه مساعده في ادارة الاركان كما العمليات. اما البديل المطروح من تعذر اجتماع

مجلس الوزراء حتى مساء 30 ايلول، وتالياً إحالة سلمان على التقاعد، فيقتضي وصفه - اذا صح أنه ما يعدّه وزير الدفاع - بإجراء أقرب ما يكون إلى الفضيحة والفعل المعيب المتعمد لإيذاء المؤسسة العسكرية، والاضرار بها، وتالياً إلحاقها بفضائح المؤسسات السياسية الأخرى بعدما نأت بسمعتها عنها، على الأقل حتى الآن. في اروقة وزارة الدفاع ومكتب الوزير بالذات، كلام عن مخرج من أجل الإبقاء على اللواء سلمان في الجيش مدة اضافية خلافاً للقانون، ليس لملاء الشغور في رئاسة الاركان - وهي محظرة عليه هذه المرة - بل لتكريسه منذ ما بعد منتصف ليل 30 ايلول. 1. استدعاء سلمان إلى الخدمة مجدداً قبل ساعات من إحالته على التقاعد، لكن من دون منصب، من أجل ان يصبح - وهو اللواء - الضابط الرفع رتبة في الجيش بعد قاده والتفويض اليه - فقط ولا شيء سوى ذلك - حق الإمرة على الجيش عندما يغيب القائد. 2. تقول حجة هذا المخرج ان قانون الدفاع يمنع استدعاء ضابط كبير من



### تقرير

# النيابة العامة العسكرية تخرج عن صمتها:

### رضوان مرتضى

أصدرت النيابة العامة العسكرية، يوم السبت الماضي، بياناً إعلامياً. بيان، بلسان كبير قضاتها مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية صقر صقر، صبح بأكثر من ألف كلمة، امتدح فيه القضاة أنفسهم وأشادوا بتحقيقهم في ملف تفجير كسارة (31 آب 2016)، إذ أوردوا عشرات الأسطر لتبرير خضوعهم للتدخل السياسي وإطلاقهم مشتبه فيها، الموقوف بسام الطراس الذي استنفر «حماة العدالة» لإخراجه إرضاءً لأهل السياسة. وفوق كل ذلك، للتغطية على فعلتهم، اتهموا جهازاً أمنياً بالكذب والفبركة. لم لا؟ فالحدود غير موجودة بين قاضٍ و«السلطة القضائية»، وبحق لهذا القاضي ما لا يحق لغيره؛ في البيان،

## اللبنانيون لا شك سيقراون بعناية بياناً يشرح أسباب إطلاق سراح شادي المولوي

حاضرت النيابة العامة في القانون ثم خرقت. لم يفهم ماذا تريد والازوداجية التي تتعامل فيها. تارة تقول إن القانون يحظر فضح سرية التحقيق، وتارة آخر تسترسل في سرد دقائقه، بعد «الطبخ والنفخ» في مقدمة البيان، خلصت النيابة العامة العسكرية إلى

أن «التحقيق لم يتوصل إلى بيان هويات عدد من الأشخاص، ومن ضمنهم أبو البراء». جهّلت النيابة العامة عن قصد هوية الرجل، لتبرئ الشيخ بسام الطراس الذي استدعي كمشتبته فيه بناءً على إشارتها، استناداً إلى إفادة الموقوف علي غانم. و«أبو البراء» هي الكنية التي يعتمدها المشتبه الرئيسي في أنه العقل المدبر لعدد من التفجيرات الإرهابية التي هزّت لبنان، والذي كشف بيان للأمن العام أنه محمد قاسم الأحمد، الرأس المدبر لخلية الناعمة الإرهابية التي ضُبطت في آب 2013، استناداً إلى إفادة موقوفين وإفادة الطراس نفسه. جهّلت مشتبهاً فيه، سبق أن أعلنت الضابطة العدلية في بيان رسمي أنها توصلت إلى تحديد هويته. لقد أصدرت النيابة العامة العسكرية

بياناً لتدافع عن نفسها، لتبرّر لماذا «تكرّك» معاون مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي هاني الحجّار ليل الأحد 11 أيلول 2016، وقصد أحد مباني المديرية العامة للأمن العام، للاستماع إلى موقوف، مؤكدة أن ذلك حقه القانوني. لا أحد يناقش في ذلك، رغم أن عشرات الموقوفين يقضون أيام التوقيف الأربعة من دون أن يروا طيف قاضٍ غير أنها لم تات على ذكر الاتصالات الأربعة التي تلقاها الحجّار من رئيسه القاضي صقر صقر خلال أقل من 45 دقيقة (هي مدة استجوابه للطرأس)، يستعجل فيها الرئيس مرؤوسه إخلاء سبيل المشتبه فيه. في بيانها، جانبت النيابة العامة الحقيقة في أكثر من موضع. كذّبت وقائع سبق أن ذكرها جهاز أمني